سوق الذهب والفضة

المعدن	سعر البيع	سعر الشراء
ذهب عيار ٢٤	١٢٦,٠٠٠	١٢١,٠٠٠
ذهب عيار ٢١	١١١,٠٠٠	١٠٦,٠٠٠
ذهب عيار ١٨	٩٦,٠٠٠	٩١,٠٠٠
ذهب عيار ١٤	٦٦,٠٠٠	٦١,٠٠٠
ذهب عيار ١٢	٥٤,٠٠٠	٤٩,٠٠٠
الفضة	١٧٥٠	١٥٠٠

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٥	١٤٨٢,٥
اليورو	١٨٣٠	١٨٤٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٦٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٥٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٤٢٠	٤٣٠
الريال السعودي	٣٨٠	٣٨٥
الليرة السورية	٢٦,٥	٢٨

وقائع الجلسة الثالثة لطاولة (المدى) المستديرة بشأن:

تدهور اسعار الاسهم في سوق الاوراق المالية

القسم الثالث

كتب محرر الشؤون الاقتصادية

ضمن تفاعلات إشكالية التدهور الكبير في أسعار الأسهم وما تشكله من تداعيات خطرة على مجمل الحالة الاقتصادية كان الحشد المشارك في جلسة طاولة (المدى) المستديرة والمجسد لكل القطاعات المعنية، منهمكاً في قراءة أكثر موضوعية للازمة، حيث كان الأكاديميون يصرون على أهمية وضع منهجية علمية للإشكالية، فيما دفع المستثمرون المتضررون بمسؤولية إدارة المباشرة في الإبقاء على آليات الحقت الضرر بهم.
بينما كان رئيس مجلس محافظي السوق د. طالب الطباطبائي يتشبث بمنهجية اقتصاد السوق كمبرر للإصرار على آليات لم تدن منها كبريات أسواق العالم وفي مقدمتها بورصة نيويورك خاصة فيما يتعلق باعتماد سقف محدد لصعود أو هبوط سعر السهم في الجلسة الواحدة.
وكانت ورقتا عمل كل من الأستاذين

عبد الباقي رضا حول الخلفية التاريخية لسوق الأوراق وجعفر ياسين الذي اعتمد قراءة نقدية لقانون سوق الأوراق النافذ، فيما كان من المقرر أن تكون ورقة عمل الأستاذ أياد سلمان يحيى نائب رئيس مجلس إدارة مصرف الائتمان العراقي بشأن آليات التداول، الثالثة التي تعرض في جلسة الطاولة، لكن ما طرأ يوم التئام الجلسة من انقطاع الطرق جعل السيد يحيى محجوزاً في إحدى الطرق المنقطعة مما حال دون تقديمه ورقة العمل المعدة سلفاً، وقد أثرنا نشرها اعتماداً على أولويات الوحدة الموضوعية حيث تتطرق مداخلته لمفردات التداول في السوق.
وفيما يلي ورقة عمل الأستاذ إياد سلمان يحيى التي كتبت تحت عنوان (دور المؤسسات والأسواق المالية في عملية الإصلاح الاقتصادي في العراق).

دور المؤسسات والأسواق المالية في عملية الإصلاح الاقتصادي في العراق

إياد سلمان يحيى

يتكون النظام المالي في العراق من المرتكزات الأساسية التالية:
- الموازنة العامة ودور الدولة في الاقتصاد.
- البنك المركزي والمصارف الحكومية والأهلية.
- سوق الأوراق المالية والمؤسسات المالية غير المصرفية.
- رأس المالي العراقي والأجنبي.
وسنسعى في هذه الورقة لدراسة دور هذه المؤسسات في عملية الإصلاح الاقتصادي في العراق.
يعتبر النظام المصرفي في اقتصاد السوق العمود الفقري لتطور الاقتصاد ولما كان العراق يحاول أن يعمل وفقاً لاقتصاد السوق فلابد له من أن يعمل على تطوير هذا النظام بشكل يتلاءم مع احتياجات الاقتصاد العراقي ومراحل تطوره.
ولقد اتخذت الحكومات العراقية والبنك المركزي بعد تغيير النظام السابق الإجراءات التالية من أجل تطوير النظام المصرفي:
❖صدور قوانين جديدة حول البنك المركزي منحت البنك استقلالية كاملة في ممارسة أعماله وجعلته مسؤولاً أمام السلطة التشريعية في العراق وأصبح بموجبها وكيلاً مالياً للحكومة.
❖كذلك صدر قانون المصارف الذي أتاح المزيد من الحرية والاستقلالية في اتخاذ القرارات وممارسة النشاطات المصرفية.
❖تم تحديد الحد الأدنى لرؤوس أموال المصارف القائمة بخمسة وعشرين مليار دينار وللمصارف الجديدة بخمسين مليار دينار.
❖تخفيض الاحتياط النقدي القانوني من ٤٢٪ إلى ٢٥٪.
❖إقامة مزاد العملة الأجنبية.
❖إقامة مزاد لحوالات الخزينة من قبل البنك المركزي نيابة عن وزارة المالية.
❖اتخاذ خطوات متقدمة من قبل البنك المركزي لإقامة نظام مدفوعات عراقي لحل مشكلة التحويل والمقاصة بما في تلك نظام الاتصالات السريعة بين المصارف.
❖تحرير سعر الفائدة.
❖وضع مسودة قانون لإنشاء شركة تأمين على الودائع.
❖قام البنك المركزي بإعداد الكثير من التعليمات واللوائح التنظيمية لتنظيم عمل المصارف وحماية المودعين.
❖إعداد مسودة لتشريعات جديدة خاصة بأنشطة المؤسسات المالية غير المصرفية وإجراءات تنظيم وتأسيس كيانات مصرفية أو فروع تابعة لمصارف أجنبية داخل العراق.

أهم خصائص النظام المصرفي في العراق

رغم إن المصارف العراقية قطعت شوطاً ليس بالقصير ومرحلة مهمة من تطورها وبدأت تمارس نشاطاتها في الانفتاح على النظام المصرفي العالمي وبدأ البعض منها بتطوير نفسه وفقاً للمقاييس العالمية وبدفع وتشجيع من البنك المركزي العراقي، إلا أنه من الممكن القول بأنه يسود النظام المصرفي بقطاعيه العام والخاص بعض الظواهر التي تشكل خصائص ملازمة لهذا النظام طوال فترات طويلة لابد من العمل على وضع البرامج الخاصة لتغييرها بشكل جذري من أجل تطوير أداء هذا النظام والارتقاء به إلى مصاف المصارف العالمية ليؤدي دوره الكبير في تفعيل الاقتصاد العراقي ومن هذه الظواهر:
١- تبلغ الكثافة المصرفية في العراق (عدد السكان على عدد المصارف وفروعها) مصرف واحد لكل ٤٦٦٣٢ نسمة قياساً بالكثافة المعيارية في الدول المتقدمة والبالغة مصرف واحد لكل عشرة آلاف نسمة مما يدلل على ضعف الوعي المصرفي في العراق وعدم وصول الاقتصاد العراقي والمجتمع العراقي إلى المستوى العالمي في هذا المجال وهذا يعني السعي إلى نشر الوعي المصرفي داخل المجتمع العراقي والمصارف نفسها.
٢- غلبة الطابع العائلي على عدد كبير من المصارف الأهلية مما يعني اتحاد الإدارة مع الملكية في هذه المصارف من أجل تحقيق المصالح الضيقة الخاصة بالعائلة إضافة إلى ضعف الثقافة المصرفية لبعض أصحاب رؤوس الأموال ومتطلبات أعمال الصيرفة والامتثال للقوانين واللوائح التنظيمية المختصة التي وضعت بشكل أساس لصالح النظام المصرفي.
٣- غياب الاستراتيجيات المصرفية العامة والفاعلة والخطط التفصيلية السنوية وخطط الطوارئ وعدم توفر جميع السياسات التي ينص عليها قانون المصارف وقانون البنك المركزي ولوائحه التنظيمية والتي على مجلس الإدارة المصادقة عليها من أجل تنفيذها.
٤- غياب المؤسسات السائدة للنظام المصرفي مثل شركة التأمين على الودائع أو الدراسات والأبحاث وتحليل الأخطار المصرفية وغيرها.
٥- عدم تناسب الخدمات التي تقدمها المصارف العراقية من حيث عددها ونوعها وإجراءات وأسلوب تقديمها وسرعتها مع متطلبات تطور الاقتصاد العراقي ومتطلبات اقتصاد السوق، وضعفها بالمقارنة مع عدد ونوع الخدمات التي تقدمها المصارف العربية والعالمية.
٦- ضعف الوسائل التكنولوجية التي تستخدمها المصارف وعدم توفر وسائل الاتصال السريعة المبنية على الوسائل التكنولوجية الحديثة والتي تتطلبها ظروف العمل الجديدة، وغياب البرامج الحاسوبية الملائمة لتطوير عمل المصارف وتوسيع وتحسين خدماتها وتمكينها من الرقابة والسيطرة اليومية ومن أجل وضع السياسات اللازمة لتلافي المخاطر وتحسين الأداء وتوسيع الخدمات.
٧- ترهل الهيكل الإداري في العدد الكبير من المصارف خصوصاً الحكومية وضعف الخبرات المصرفية الحديثة بسبب الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي مر ويمر بها العراق مما أدى إلى تراكم المشاكل اليومية وعدم التمكن من تطبيق الرقابة الفعالة أو تحقيق الإجراءات التصحيحية.
٨- ارتفاع حجم القروض غير المسددة وضعف التخصيصات المالية لمواجهتها وعدم التمكن من اتخاذ الإجراءات الجذرية لتصفية أوضاع الضمانات المقدمة لقاءها بحجة عدم الاستقرار الأمني وبالتالي الاقتصادي وتعاني المصارف الأهلية من المشاكل التي تعتبر عاملاً معرقلاً لتطورها والتي تحتاج إلى اتخاذ قرارات جذرية وسريعة بشأنها ومن هذه المشاكل:
❖مشكلة العملة المزيفة.
❖مشكلة نقل النقود من الإدارات العامة إلى الفروع والبنك المركزي العراقي.
❖مشكلة التعامل مع المصارف الأجنبية والتحويل الخارجي.
❖مشكلة إعادة تقييم الموجودات الثابتة.
وأخيراً هناك القوانين المتعلقة بالمصارف والمؤسسات المالية وهي:
❖قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٧٧ المعدل في ٢٠٠٤,
❖قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ والأمر الإداري رقم ١٨ المتعلق بضمان استقلالية البنك المركزي.
❖قانون المصارف الأمر رقم ٤٠, ولابد من إخضاع المصارف الحكومية والأهلية من حيث شروط تأسيسها والإشراف على عملها وتنظيمها إلى جهة قطاعية واحدة هي البنك المركزي العراقي وإلى قانون واحد هو قانون المصارف من أجل إزالة جميع التناقضات التي يمكن أن تظهر بين الجهات المختلفة المسؤولة عن تطبيق هذه القوانين خاصة دائرة مسجل الشركات التي قد تؤدي إلى عرقلة تنفيذ المهام الملقاة على عاتق المصارف.

جدول رقم (١) رأس المالي وعدد المصارف

المصارف	العدد	إجمالي رأس المال	الأجنبي	المحلي
المرخص لها	٣٢	٧٤٠,٨	٢٠٦,٣	٥٣٤,٥
حكومية	٧	١٦٥,٦	-	١٦٥,٦
أهلية عراقية	١٥	٢١٢,٢	-	٢١٢,٢
أهلية بمشاركة أجنبية	٣	١٣٨,٠	٦٧,٦	٧٠,٤
تابعة لمصرف أجنبي	٢	٥٠,٠	٣٨,٧	١١,٣
فرع لمصرف أجنبي	١	٥٠,٠	٥٠,٠	-
مرخص لها ولا تعمل	٤	١٢٥,٠	٥٠,٠	٧٥,٠

سوق العراق للأوراق المالية

تمثل أسواق الأوراق المالية أحد المرتكزات الأساسية لسوق رأس المال وتمثل المناخ الاستثماري لحركة رأس المال وتطوير الفعاليات الانتاجية في المشاريع الاقتصادية المختلفة.
تم إنشاء سوق العراق للأوراق المالية في ١٨ نيسان ٢٠٠٤ بديلاً عن سوق بغداد الذي تأسس عام ١٩٩١ وكانت أول جلسة تبادل للسوق في ٢٠٠٤/٦/٢٤ فيما تحدد الغرض الأساسي من إنشاء السوق كما جاء قانونه المؤقت.
❖تنظيم الأعضاء في السوق والشركات المدرجة فيه وتعزيز ثقة المستثمر في السوق.
❖تعزيز مصالح المستثمرين في الأسواق الكفوءة والموثوق بها: التنافسية الشفافة، والصادقة.
❖المساعدة في زيادة رؤوس أموال الشركات المدرجة.
في نهاية عام ٢٠٠٥ بلغ عدد شركات ومكاتب الوساطة ٥١ شركة ومكتباً منها ٢٩ شركة وساطة محدودة و٢٢ مصرفاً منها ٥ مصارف حكومية و١٧ مصرفاً أهلياً.
وقد تطور عدد الشركات المسجلة على الشكل التالي:
١٩٩٢ في سوق بغداد كان ٦٤ شركة
٢٠٠٢ في سوق بغداد كان ٩٥ شركة
٢٠٠٤ في سوق بغداد كان ٨٠ شركة
٢٠٠٥ في سوق بغداد كان ٨٥ شركة
لقد أصدر مدير سلطة الائتلاف المؤقت الأمر المرقم (٧٤)- (القانون المؤقت لأسواق الأوراق المالية)- على عجالة وفي هذا القانون عيوب تشريعية واقتصادية ومالية خطرة، لا تخفى على السادة الخبراء من الاقتصاديين والماليين والمستثمرين ورجال الأعمال.
ولقد عين الأمر الإداري أسماء عدد من الوسطاء وأصحاب شركات وساطة محدودة يبلغ رأس مال بعضها خمسين ألف دينار. كأعضاء مجلس محافظي سوق العراق للأوراق المالية وأعضاء أولين لهيئة مؤقتة للأوراق المالية والسندات. ولمدة تقل عن سنة أو خلال مدة سريان هذا القانون المؤقت.
وبين القسم ٦ من القانون المؤقت أن مجلس الإدارة المعين هو محلي وقتي وهو غير مؤهل أصلاً لإصدار قانون جديد أو إجراء تغييرات هيكلية جذرية وليس له السلطة ولا الحق بإجراء انتخابات جديدة على أسس وهيكلية غير مقرة أصلاً وهيئة عامة انتهى تشكيلها بحكم القانون المؤقت ولا يمكن لمكتب مجلس المحافظين الدعوة لانتخاب مجلس محافظين لمدة ثلاث سنوات إطلاقاً.
ومن الغريب أنه دعا هذا المجلس إلى انتخابات تنظم من قبله وبإشرافه ويدعو إلى قائمة موحدة تم تشكيلها من قبله وفرضهم كمرشحين لمجلس محافظي سوق العراق.
وهي طريقة غريبة للانتخابات والترشيح لفرض أسماء غير منتخبة من المرجعيات المعنية وتعيين خبراء داخل هذه التشكيلة ليس لها انسجام إلا في المصالح الذاتية وبصفة عامة فإنه تم اختيارها من مدير سلطة الائتلاف المؤقتة وفرضهم كأوصياء على المستثمرين العراقيين.
وتم انتخابهم من قبل الوسطاء فقط للمدة الباقية من عمر هذا القانون العجيب وليس لهم إلا غاية واحدة هي بيع الأصول العراقية بأبخس الأثمان والسيطرة على مقدرات الأمور والسوق المالية والتجربة الماضية خير دليل على الفوضى الرهيبة والتلاعب وغمط حقوق المستثمرين والشركات المساهمة وخدمة الوسطاء والشركات المحدودة مستبعدين تمثيل الشركات المالية الاستثمارية، وممثلي المصارف الأهلية والحكومية والمستثمرين ودخول عناصر مؤثرة منتخبة من الشركات المساهمة.
إن فرض تشكيلة جاهزة على المستثمرين وضمن قانون مؤقت ولمدة ثلاث سنوات أمر سيؤثر تأثيراً سلبياً بالغاً على سمعة العراق المالية وعلى الاستثمار العراقي.
وسيطعن بنزاهة الهيئات المالية بعيداً عن الرقابة والتفتيش الذاتي والخارجي وسيشكك بنزاهة القائمين على إدارتها إن هذا التكتل الهزيل يعرض نفسه وإرادته على سوق الأوراق المالية في العراق بما يغيب إرادة المستثمرين ويغمط حقوقهم وسيوفر المناخ الملائم لتلاعب الشركات الوسيطة المحدودة وانفرادها بالسوق المالي والتأثير على أسعار الأسهم حسب التجربة الماضية مما خلق سوقاً غير حقيقية وأسعاراً تتذبذب حسب رغبة مجلس المحافظين وتحقيق مصالحهم الذاتية باعتبارهم المالكين لهذه الشركات الوسيطة.
وضمن هذا الواقع المربك لابد من دعوة المؤسسات المالية وأجهزة الدولة وعلى رأسها مجلس النواب القادم ومجلس الوزراء ووزارة المالية والبنك المركزي العراقي لحماية هذا المرفق الحيوي من التلاعب وتشكيل لجنة إشراف قانونية واقتصادية ومالية تحمي حقوق المساهمين والمستثمرين وأموال العراق ودراسة إعداد تشريع دائمي وهياكل تنظيمية ومالية ورقابية تكفل توازن مصلحة كل الأطراف وتحويل هذه الشركات المحدودة إلى شركات مساهمة ذات رأس مال مؤثر وخاضعة لرقابة صارمة من الأجهزة المالية وتشكيل هيئة رقابية منفصلة عن السوق وتفعيل دور هيئة سوق الأوراق المالية وسيطرتها على أسواق المال العراقية.
كما يجدر المطالبة بحماية الاقتصاد الوطني والمستثمرين من هذه الفئات وهذه من مسؤولية الدولة ومهامها وواجباتها وإلا سيتعرض هذا المرفق الحيوي لكارثة كبيرة خاصة وأنه على طريق واضح من الانهيار بشهادة كل المشرعين والاقتصاديين ورجال الأعمال والمستثمرين والشركات المساهمة التي يتم تداول أسهمها في هذا السوق (بلعب وحيل مكشوفة يومية) واتفاقات مشبوهة وبدون رقابة مما أصبح تذبذب الأسهم في السوق لا تحده حدود ولا ضوابط ولا تمت أسعاره إلى أي تحليلات ونشاطات اقتصادية وعوائد مالية سوى رغبة الوسطاء وتحقيق مصالحهم واتفاقاتهم.

الاستنتاجات

١-ان سوق العراق لا يزال سوقاً ضعيفاً بدائياً يعكس بشكل واضح واقع الاقتصاد العراقي الذي لا تحكمه حتى الآن غير الفوضى في الاداء وعدم وضوح الرؤية والاعتماد على التوقعات العشوائية من دون المؤشرات.
٢-ان السوق لا يعلب دوراً في توفير الشفافية في المعلومات عن الشركات المسجلة في الاسواق ولا يشرف على اصول اللعبة بالشكل المناسب.
٣-ان عامل المضاربة هو العامل السائد في السوق والظاهر ان المصارف الاهلية تلعب الدور الاكبر في تصعيد هذه الظاهرة.
٤-عدم وجود ضوابط لتطبيق سياسة الرسملة.
٥-ضعف الوعي الاستثماري لدى شرائح كبيرة من المواطنين بسبب محدودية الجانب الاعلامي من قبل السوق.
ومن اجل تلافي النواقص الموجودة في سوق الاوراق المالية ورفع مستواه في المرحلة الحالية نجد ضرورة اتخاذ الاجراءات التالية:
١-توجيه اهتمام اكبر لتنظيم سوق الاوراق المالية باعتباره قناة اساسية من قنوات جذب رؤوس الاموال الوطنية الاجنبية وتلبية الاحتياجات الاستثمارية من التمويل المتوسط وطويل الاجل وتطوير الاطار القانوني الذي يحكم العمل في هذه السوق.
٢-توفير المعلومات عن الشركات المسجلة في السوق سعياً إلى جذب المزيد من المدخرات المحلية والاجنبية للاستثمار في الاوراق المالية.
٣-اعداد برامج مناسبة لتوعية جمهور المستثمرين وخصوصاً المستثمر الصغير للتعرف على الفرص الاستثمارية المناسبة.
٤-ادخال التكنولوجيا الحديثة في مجال اعمال السوق ونظم المعلومات لتسهيل الرقابة على السوق ومتابعتها وتفعيلها.
٥-تفعيل نشاط مكتب تحويل الملكية لتسريع اصدار الشهادات المؤقتة وتلافي عملية التلاعب باعادة بيع الاسهم.
ان النظرة الكلية للنظام المالي تؤكد انه ما زال في مراحل تطوره الاولى والتي لا بد من التركيز على برامج تطويره وتنميتها من اجل ان يلعب هذا دوره الفعال في التنمية الاقتصادية العراقية عبر نشر الوعي المالي والمصرفي لدى اوسع التجمعات والتأكيد على ان هذا النظام هو نظام خدمات والخدمة الاحين هي الافضل.